IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت للعلوم الإنسانية
ISSN (E): 2707 – 5648 II ISSN (P): 2707 – 563x
www.kutcollegejournal1.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.hum@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الدولي السادس للإبداع والابتكار للمدة من 16 - 17 نيسان 2025

الابتكار الاجتماعي ودوره في بناء الاقتصاد المعرفي (دراسة نظرية اجتماعية تحليلية)

م. محمد شخير حمزه [1] ، م. م. علاء محمد ناجي [2]

المستخلص

تتلخص مشكلة البحث في التساؤلات التالية ما هي العوامل التي تؤثر في فعالية الابتكار الاجتماعية في تعزيز اقتصاد المعرفة، كيف يمكن للجامعات ومنظمات المجتمع المدني والحكومة التعاون بشكل فعال لدعم الابتكار الاجتماعي؟، ما هي التحديات التي تواجه المجتمعات في تنفيذ ممارسات الابتكار الاجتماعي في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية؟ وتتركز أهمية البحث نظرًا للدور الحيوي الذي يلعبه الابتكار الاجتماعي في اقتصاد المعرفة، حيث أنه يساهم في بناء بيئة تشجع على التعاون بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية، مما يؤدي إلى تحسين الاستجابة لحل المشكلات المجتمعية، ويساهم البحث الحالي في تسليط الضوء على دور التعليم والتكنولوجيات في تحسين استدامة وفعالية الابتكار الاجتماعي. ويعد الابتكار الاجتماعي خطوة نحو تمكين المجتمعات من التكيف مع التحولات العالمية مما يعزز من قدرتها على النمو والازدهار في بيئة اقتصادية متعمدة على المعرفة. ويهدف البحث إلى التعرف على مفهوم الابتكار الاجتماعي بوصفه قوة محورية وخاصة في سياق اقتصاد المعرفة. و معرفة كيفية تعزيز الأنظمة التعليمية باستخدام التكنولوجيات الحديثة في إطار اقتصاد المعرفة. وكذلك تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات حول السياسات التي تعزز الابتكار الاجتماعي وتدعم عملية البحث والتطوير عبر مختلف القطاعات. وخلص البحث بمجموعة من الاستنتاجات منها: إن الابتكار الاجتماعي أصبح حجز الزاوية للمجتمعات الحديثة التي تسعى إلى التقدم والتنمية المستدامة وخاصة في خضم التحولات العالمية الكبيرة نحو نموذج اقتصادي يعتمد على المعرفة. وأوصى الباحثان ضرورة الاستفادة من التجارب الرائدة في مؤسسات التعليم العالي في دول العالم في مجال تطبيقات الاقتصاد المعرفي والتمكن من التحديات ومواكبة التطورات، أو تعزيز تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير كافة الجامعات العراقية، فضلًا عن إجراء المزيد من الدراسات عن الابتكار الاجتماعي في الجامعات العراقية.

الكلمات المفتاحية: الابتكار، الابتكار الاجتماعي، الاقتصاد، المعرفة

انتساب الباحثين

[1] جامعة بابل، قسم شؤون الأقسام الداخلية، العراق، بابل، 51001

[2] مديرية تربية كربلاء المقدسة، قسم تربية الهندية، العراق، كربلاء، 56001

[1]Pre815.mohammed.shkhyr@uobabylon.edu.iq
[2] alaamohammednaji0@gmail.com

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر: تشرين الاول 2025

Social Innovation and its Role in Building the Knowledge Economy (A Theoretical and Analytical Social Study)

Lec. Muhammad Shakheer Hamza [1] , Assist. Lec. Alaa Muhammad Naji [2]

Abstract

The research problem can be summarized in the following questions: What are the factors that influence the effectiveness of social innovation in promoting the knowledge economy? How can universities, civil society organizations, and the government collaborate effectively to support social innovation? What are the challenges facing societies in implementing social innovation practices in light of economic and social changes? The importance of the research lies in the vital role social innovation plays in the knowledge economy, as it contributes to building an environment that encourages cooperation between individuals and social institutions, leading to improved responses to solve societal problems. The current research contributes to highlighting the role of education and technology in improving the sustainability and effectiveness of social innovation. Social innovation is a step towards enabling societies to adapt to global transformations, which enhances their ability to grow and prosper in a knowledge-based economic environment. The research aims to understand the concept of social innovation as a pivotal force, especially in the context of the knowledge economy. It also aims to explore how to enhance educational systems using modern technologies within the framework of the knowledge economy. It also presents a set of recommendations and proposals on policies that promote social innovation and support the research and development process across various

Affiliation of Authors

[1] University of Babylon, Department of Internal Affairs, Babylon, Iraq, 51001

[2] Directorate of Education of the Holy City of Karbala, Hindiyah Education Department, Karbala, Iraq, 56001

[1]Pre815.mohammed.shkhyr@uobabylon.edu.iq
[2] alaamohammednaji0@gmail.com

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Oct. 2025

sectors. The study concluded with a set of conclusions, including: Social innovation has become a cornerstone for modern societies striving for progress and sustainable development, especially in the midst of major global transformations toward a knowledge-based economic model. The researchers recommended the need to benefit from pioneering experiences of higher education institutions around the world in the field of knowledge economy applications, to address challenges and keep pace with developments, or to enhance the activation of the role of the knowledge economy in developing all Iraqi universities, in addition to conducting further studies on social innovation in Iraqi universities.

Keywords: Innovation, social innovation, economy, knowledge

المقدمة

في ظل الاقتصاد المعرفي المتطور، الذي يعتمد بشكل أساسي على المعرفة والمعلومات والتكنولوجيات كعناصر رئيسية للإنتاج برز الابتكار الاجتماعي كأداة محورية في تعزيز التنمية المستدامة، حيث يتيح هذا الابتكار المجتمعات القدرة على التفاعل الفعّال مع التحديات المعاصرة عبر تعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والحكومات، و في هذا السياق يُعتبر الابتكار الاجتماعي حجر الزاوية للمجتمعات الحديثة التي تسعى لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال استخدام المعرفة كأداة للتحول الاجتماعي والاقتصادي.

المبحث الأول: العناصر الأساسية للبحث

أولًا: مشكلة البحث

تواجه المجتمعات الحديثة العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، مثل انتشار الفقر، البطالة، التفاوت الاجتماعي الكبير، وتأثيرات تغير المناخ التي تؤثر بشكل مباشر على الموارد الطبيعية. في ضوء هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى حلول مبتكرة ومستدامة تتجاوز النماذج التقليدية التي لم تعد قادرة على مواجهة هذه الأزمات بكفاءة، بالإضافة إلى ذلك يشهد العالم تحولًا اقتصاديًا نحو الاقتصاد المعرفي الذي يعتمد على الابتكار واستخدام المعرفة كعوامل أساسية لتحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، ومع ذلك لا يزال هناك فجوة كبيرة في كيفية استثمار الابتكار الاجتماعي في دعم هذا التحول، وهو ما يشير إلى نقص في الدراسات التي تربط بين الابتكار الاجتماعي وقدرته على تعزيز الاقتصاد المعرفي وتحقيق التنمية المستدامة، يضاف إلى ذلك قلة الوعي العام بدور الابتكار الاجتماعي في هذا السياق، وغياب إطار عمل واضح يساعد في تفعيل هذه الإمكانيات.

وتتلخص مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1) ما هي العوامل التي تؤثر في فعالية الابتكار الاجتماعية في تعزيز اقتصاد المعرفة؟
2) كيف يمكن للجامعات ومنظمات المجتمع المدني والحكومة التعاون بشكل فعال لدعم الابتكار الاجتماعي؟
3) ما هي التحديات التي تواجه المجتمعات في تنفيذ ممارسات الابتكار الاجتماعي في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية؟

ثانيًا: أهمية البحث

1) يسعى هذا البحث إلى سد الفجوة المعرفية في الأدبيات الأكاديمية بشأن دور الابتكار الاجتماعي في تعزيز الاقتصاد المعرفي، وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تركز على الابتكار والاقتصاد المعرفي بشكل عام، إلا أن البحث الذي يربط بين الابتكار الاجتماعي وبين تعزيز النمو الاقتصادي من خلال المعرفة والابتكار لا يزال محدودًا.
2) يوفر هذا البحث إطارًا عمليًا يمكن للجهات الحكومية والمنظمات غير الربحية وقطاع الأعمال الاستفادة منه لتفعيل الابتكار الاجتماعي كأداة رئيسية لدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.
3) يساهم هذا البحث في زيادة الوعي الاجتماعي حول أهمية الابتكار الاجتماعي كوسيلة فعّالة لمعالجة القضايا الاجتماعية المعقدة مثل البطالة، الفقر، والتفاوت في الفرص.
4) يركز البحث على كيفية تحويل الأفكار الابتكارية إلى مشاريع اقتصادية حقيقية تسهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة

الإنتاجية. كما سيُساعد هذا البحث في توضيح كيفية بناء بيئة تدعم الابتكار الاجتماعي والاقتصاد المعرفي بشكل متكامل، مما يعزز قدرة الاقتصاد على التكيف مع التحديات المستقبلية.

5) يوفر البحث رؤى استراتيجية لصانعي السياسات حول كيفية دمج الابتكار الاجتماعي ضمن الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذه الرؤى تساهم في تعزيز القدرة على الابتكار وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

ثالثًا: أهداف البحث

1) دراسة مفهوم ومكونات الابتكار الاجتماعي بوصفه قوة محورية وخاصة في سياق اقتصاد المعرفة.

2) معرفة كيفية تعزيز الأنظمة التعليمية باستخدام التكنولوجيات الحديثة في إطار اقتصاد المعرفة.

3) دراسة مفهوم وخصائص الاقتصاد المعرفي.

4) تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات حول السياسات التي تعزز الابتكار الاجتماعي وتدعم عملية البحث والتطوير عبر مختلف القطاعات.

رابعًا: تحديد مفاهيم البحث

1) الابتكار

هناك مفاهيم كثير للابتكار بموجب الجهات والأدبيات ذات العلاقة بهذا الشأن فقد عرفت كل جهة بمفهوم يختلف عن الأخر وحسب بما يخدم توجهاتها الاجتماعية والاقتصادية والفكرية لذا قد نجد صعوبة في إيجاد تعريف شامل له، ويعرف بأنه مدخل للتجديد وهو نقطة انطلاق نحو التجديد ومن ثم التغيير نحو الأفضل التي تسعى إليه كل مؤسسة، أي إنه وسيلة لإيجاد حلول جديدة للتحديات التي يواجهها المجتمع وعلى كافة الأصعدة[1]. والابتكار حسب علم اقتصاد المعرفة: هو عملية تنفيذ وتدور الأفكار الحديثة أو الجديدة والمعارف والمعلومات إلى خدمات وعمليات اجتماعية وثقافية أو نماذج أعمال تحدث قيمة مضافة وتعزز النمو الاقتصادي والتنافسية[2].

2) الابتكار الاجتماعي:

عرفه المنتدى الاقتصادي العالمي على أنه الطرق المبتكرة والعملية والمستدامة والقائمة على السوق التي تفيد المجتمع مع التركيز بصفة خاصة على الفئات الضعيفة[3] . وعرف أيضًا بأنه مرحلة تطور وتقديم حلول مناسبة وفعالة للأمراض الاجتماعية الصعبة، والتي غالبا ما تكون منهجية لدعم التقدم الاجتماعي ،والابتكار الاجتماعي ليس امتياز لأي شكل تنظيمي أو هيكل قانوني والتي غالبا ما تقدم حلول وتعاون نشط من كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية لغرض تحقيق عالما أكثر عدلا واتزانا[4].

3) الدور:

عرف بأنه نموذج يتركز حول الحقوق والواجبات ويرتب بوضع محدد للمكانة داخل لجماعة معية ويتحدد دور الشخص في إي موقف عن طريق مجموع توقعات يتبعها الآخرون "كما يتبعها الشخص نفسه" ولكل دور سلوكيات معينة تتمثل في الإعمال التي يقوم بها الفرد لتأدية واجباته. وممارسة حقوقه المتعلقة بهذا الدور[5]. وفي علم النفس عرف الدور: بأنه السلوك المتعارف عليه والمتوقع من الفرد الذي يقوم بالدور المتوقع منه[6].

4) الاقتصاد:

عرف الاقتصاد الذي تحركه الأفكار والمعرفة وليس الموارد المادية فهو اقتصاد قائم على إنتاج واستخدام المعرفة كوسيلة للنمو وتوليد الثروة والتوظيف عبر كافة الصناعات[7]. ويعرف بأنه نموذج اقتصادي ظهر في أواخر القرن العشرين ، حيث أصبحت المعرفة والمعلومات هي الموارد الاساسية والنمو الاقتصادي بدلا من الموارد الطبيعية والرأسمال التقليدي[8] .

5) المعرفة:

عرفت بانها معالجة معلومات وتصورا ذهنية من الافراد والمعرفة والفعل، فالمعرفة هي معلومات مفهومة قادرة على دعم الفعل فيما يكون الفعل والعمل تطبيقا معًا[9].

وتعرف بأنها هي نوع من بقايا البصيرة المتراكمة عند استخدام المعلومات والخبرة في التفكير، وما تحتفظ به نتيجة هذا التفكير في مشكلة ما وما نتذكره عن طريق التفكير[10].

6) اقتصاد المعرفة:

تعرف الاقتصادات التي تعتمد بشكل مباشر على انتاج وتوزيع المعلومات والمعرفة ،كما تمثل المكون الرئيس لاقتصاد المعرفة

بالاعتماد على القدرات الفكرية بشكل أكبر من الاعتماد المادية أو الموارد الطبيعية[11].

ويعرف أيضا بأنه الاقتصاد الذي يهدف للحصول على المعرفة والمشاركة فيها وتوظيفها وابتكارها وانتاجها بهدف تحسين نوعية الحياة وعلى مجالاتها المختلفة[12].

المبحث الثاني/ الإطار النظري والنظريات المفسرة للبحث

المحور الأول: الإطار النظري

أولًا: الابتكار الاجتماعي

1) تاريخ تطور مفهوم الابتكار الاجتماعي

يقول (ألفين توفلر) بأن الإنسان انتقل عبر المراحل التاريخية من خلال ثلاث موجات لتطور المجتمعات وهي كما يلي:

المرحلة الأول: تتمثل بالثورة الزراعية.

المرحلة الثانية: تتمثل بالثورة الصناعية وتعتبر منطلق التطور الفكري في الإدارة.

المرحلة الثالثة: تتمثل في الثورة المعلوماتية والتقنية.

من خلال التعمق في البعدَ التاريخي لتطورُ مفهوم الابتكار الاجتماعي ،نجد أنه مفهوم أوسع بكثير مما يعتقدهُ معظم الناس في اقتصاره على الابتكارات التقنية والتكنولوجية حيث تمتد جذوره للعصور الوسطى تحت مسمى التقليد وهي تعد استراتيجيات لعلم الحرفين للاستفادة من محاكات الطبيعة وفي أعمالهم الفنية وقد واجه المجتمع تلك العملية بنوع من التحقير المجتمعي، نظرًا للممارسات التي كان يقوم بها المقلدون الحرفين حتى عصر النهضة بمنتصف القرن الثامن التي برزت فيه الممارسات الإيجابية والنظر إليها كفن من فنون التعليم، وكان هناك جدل نوعي على الابتكار سياسيًا ودينيًا وهي نتاج طبيعي لمقاومة الناس في تلك الفترة كل جديد، حيث وقفت الكنيسة منه موقع التحريم كونه يعد بدعه أما الموقف السياسي فكان يعارض الابتكار بسبب التقليد، حتى بدايات القرن العشرين الذي أخذ تدريجيًا حل التوتر بين التقليد والابتكار وأخذ مكانًا مركزيًا في النظريات حول التغير الاجتماعي والاقتصادي[13].

لقد ظهرت فكرة مفهوم الابتكار الاجتماعي لأول مرة في العصور القديمة على يد بعض رواد علم الاجتماع من أمثال (بنجامين فرانكلين، وروبرت أوين) وتطرق أيضًا كل من (بيتر داركر ومايكل يونغ) مؤسسا الجامعة المفتوحة في كتاباتهم في الستينات للابتكار الاجتماعية، وكذلك بعض المفكرين الفرنسيين وظهر كذلك في بعض جامعات أمريكيا في التسعينات مثل جامعة هارفورد وجامعة كورتل، حتى السبعينات كانت فكرة مفهوم الابتكار الاجتماعي في الكتابات الأولى (لدوركايهم، وفيبر، وماركس) هي تغيير المجتمع بسبب إدخال تقنيات جديدة في عمليات الإنتاج، وظهرت الابتكارات الاجتماعية لفهم التغييرات التي تحدثها الابتكارات في ديناميكيات المجتمع دون نيقة القيام بها، حدث التغيير الاجتماعي لكنه لم يكن بالضرورة نتيجة لعملية اجتماعية مقصودة تسعى إلى تحسين ظروف مجموعة أو مجموعة سكانية، حيث كان النهج الأولى لمفهوم الابتكار هو (تايلور ، 1970م) حيث دافع عنه كطريقة جديدة للقيام بالأشياء مع مصلحة خاصة لتلبية احتياجات المجتمع، في الثمانيات تم تأسيس العنصر الابتكاري في إطار فهم الابتكارات الاجتماعي واليت تفهم على أنها اختلافات بسيطة مقارنة بالممارسات التي يتم تنفيذها وطرق التفكير فيها[14].

ويرى (هواري، 2019) أن استخدامات الابتكار الاجتماعي تعود إلى ستينيات القرن الماضي، حيث استخدام هذه المصطلح للإشارة إلى البحوث التجريبية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومنذ ذلك الحين صار يستخدم في إشارة إلى المشروعات الاجتماعية والابتكارات التكنولوجية التي تحقق المنافع الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات والابتكارات المفتوحة، وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية أصبحت المشكلات الاجتماعية تتطلب حلولًا أكثرًا تطورًا نتيجة لذلك ازداد تضافر جهود القطاعات الثلاثة من أجل معالجة المشكلات الاجتماعية التي تؤثر على المجتمع ككل، بإضافة لوجود مجموعة من العوامل أدت إلى تآكل الحدود الفاصلة بين القطاعات غير الربحية والحكومية والتجارية الربحية، وفي غياب هذه الحدود أصبحت الأفكار والقيم والأدوار والعلاقات ورأس المال تتدفق بحرية أكثر بين القطاعات وقد أدى هذه التلقيح بين القطاعات الثلاث إلى ظهور آليات حاسمة للابتكار الاجتماعي كتبادل الأفكار والقيم والتحولات في الأدوار والعلاقات والتكامل في رأس المال الخاص بدعم شعبي وخيري، وفي الوقت نفسه يرى (هواري) أن مصطلح الابتكار الاجتماعي شهد تزايدًا إلى حدٍ كبير على مدى العقد الماضي، حيث انتشر هذا المفهوم كرد فعل على التحيز نحو التكنولوجيا والأعمال، حيث برز بمثابة استجابة لتزايد التحديات الاجتماعية والبيئة والديموغرافية وغيرها من المشكلات التي باتت تعرف بالعضال

نظرًا للاستحالة معالجتها بالحلول التقليدية[15] .

وفي السياق نفسه أن الابتكار الاجتماعي غالبًا ما يمثل جهدًا للإبداع العقلي الذي يتضمن الطلاقة والمرونة من مجموعة واسعة من التخصصات داخل المجتمع، وهو يمثل نوعًا من القيمة التي تختلف عن القيمة المالية والاقتصادية، بخلق الاستحقاقات واستثمار جهود أفراد المجتمع بالشكل الأمثل، واستجابة لتحديات في المجتمع من خلال الحلول القائمة على الفعالية والكفاءة والاستدامة، وتنفذ بطرق وتقنيات قائمة على تفاعل الجهات الفاعلة وصولًا لمخرجات جديدة ملبية لتلك التحديات، فالابتكار الاجتماعي مسئولية اجتماعية أخلاقية تقع على عاتق جميع الأفراد والمؤسسات[16].

2) أهمية ودوافع الابتكار الاجتماعي

في الماضي كانت التحديات المجتمعية كالشيخوخة السكانية في أوروبا وموجات الهجرة والاستبعاد الاجتماعي أو الاستدامة في المقام الأول مشكلات أعاقت المسار الاقتصادي والمعرفي للجهات الفاعلة، وقد لجأ الأفراد الذين يرغبون في التصدي لها إلى النماذج التقليدية غير الربحية باعتبارها وسيلة يتم من خلالها توجيه طاقاتهم وقد اعتمد هذه الأنشطة بشكل كبير على الدعم الحكومي أو التبرعات الخاصة، وواجهت صعوبة في إحداث فرق مستدام طويل الأمد، أما اليوم فقد صار ينظر للاتجاهات المجتمعية باعتبارها فرصًا للابتكار إذا توجد رغبة في التوجه نحو إيجاد حلول للتحديات سريعة التغير التي تظهر تباعًا كالتركيبة السكانية والمجتمعية ووسائل الأعلام الاجتماعية والفقر والبيئة والصحة وهناك الكثير من نماذج الأعمال التجريبية، بالإضافة إلى ظهور نماذج تنظيمية هجينة ونماذج أعمال أفقية تهدف إلى خلق قيمة اقتصادية واجتماعية في الوقت ذاته[17].

وبالتالي أصبحت أهمية الابتكار الاجتماعي ضرورة حتمية طبيعية في العصر الحديث، ويرجع ذلك إلى دور المبتكرين في تغيير التاريخ وإعادة تشكيل الواقع الاجتماعي وتنافس الدول فيما بينها في تشجيع الابتكار ورعاية المبتكرين، بهدف زيادة قوتها الاقتصادية والمعرفية والحرفية وتطوير أبحاثها في الفضاء وحماية البيئة من التلوث، وعلى هذا النحو تزداد أهمية الابتكار الاجتماعي الذي يعتبر عملية ديناميكية للتطوير الاستراتيجية وتنفيذ الأفكار أو الاستراتيجيات أو التدخلات المبتكرة التي تهدف إلى معالجة القضايا الاجتماعية السائدة بشكل استباقي والتحريض على التغيير التحويلي الإيجابي، ويتميز الابتكار الاجتماعي بأنه يسعى إلى إحداث تأثير اجتماعي وإيجابي وتحسين رفاهية، ونوعية الحياة للأفراد، والمجتمعات وخاصة أولئك المهمشين أو المحرومين ويتضمن الابتكار الاجتماعي التعاون والإبداع المشترك بين أصحاب المصلحة المتنوعين بما في ذلك الأفراد والمنظمات والحكومات والأوساط الأكاديمية ويأخذ الابتكار الاجتماعي نهجًا نظاميًا لحل المشاكل مع الأخذ في الاعتبار الترابط بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمعرفية[18].

وتتمثل دوافع الابتكار الاجتماعي في:

أ) إشراك العنصر البشري في المنظمة في عملية تصميم الحلول واعتبارهم خارطة طريق لتصميم الحلول.

ب) توفير استراتيجيات جديدة بفعالية أكبر لتلبية الاحتياجات التدريبية والاجتماعية والمهارية والمعرفية المتزايدة.

ج) تقديم حلول أفضل باستخدام موارد أقل.

د) توفير استجابات محلية للمشكلات المجتمعية المعقدة وتحريك القوى البشرية لتصميم حلول للتحديات والمشكلات التي تواجههم.

ه) دمج مختلف الجهات المعنية للتصدي لهذه التحديات من خلال طرق جدية للعمل معًا (سليمان، 2023 : 422).

3) أشكال وأنماط الابتكار الاجتماعي

ذكر (Caulier et al.2012) أن هناك سبعة أشكال للابتكار الاجتماعي وهي[19]:

أ) **منتجات جديدة:** قد تكون سلعًا أو برمجيات جديدة تلبي حاجة اجتماعية مثل التقنيات التعويضية المتقدمة للأشخاص ذوي الإعاقات والتطبيقات الناطقة بالأجهزة الذكية.

ب) **الخدمات الجديدة:** تشمل الخدمات التي قد تتطلب أدوارًا متينة أو علاقات جديدة من أجل تقديمها مثل المصرفية عبر الهاتف المحمول.

ج) **العمليات الجديدة:** مثل التعاون بين الأفران والجماعات.

د) **أسواق جديدة:** التجارة العادلة أو الوقت المصرفي أو منصات البيع الإلكتروني.

ه) **منصات جديدة:** أطر قانونية أو تنظيمية جديدة أو منصات للرعاية.

و) **أشكال تنظيمية جديدة:** مثل شركات ذات اهتمامات للمجتمع.

ذكر (العسيري، 2015) أن هناك أربع أنماط للابتكار الاجتماعي هي[20]:

1. **نمط شبكة العمل:** ترتبط بشكل رئيسي بنظم التقنية والتي تعكس بشكل أساسي تطبيقات الإنترنت في نظم الإدارة حيث العمل مع تطور الإنترنت أصبح أقل هرمية وأكثر انفتاحًا وانهارت المسافة بين المدير التنفيذي وموظفيه.
2. **نمط تكنولوجيا المعلومات:** لها دور كبير في تمكين الابتكار الاجتماعي من إعادة هيكلة العمل.
3. **نمط التكيف:** وهذا نمط يتكون من أربع دورات ويعرف في الأدبيات الإدارة باسم دورة التكيف وهو يركز على المرونة والقدرة على التكيف مع التغييرات السريعة والمضطردة.
4. **نمط التكيف التنظيمي المرن:** تعكس كفاءة الابتكار الاجتماعي (نواتج، ومخرجات، وخدمات، وعمليات) وهي القدرة التنظيمية في استثمار مدخلات النظام وتحويلها إلى مخرجات تلبي الحاجات والغايات التي وجدت من أجلها في عالم يتسم بالتعقيد والتغيرات المضطردة والسريعة تحتاج إلى أنماط عمل مرنة تعزز الابتكار الاجتماعي.
5. **نماذج أعمال جديدة:** مثل الامتيازات الاجتماعية ونماذج الوقت المطبقة على التحديات الاجتماعية.

4) مكونات ومجالات الابتكار الاجتماعي

يتكون الابتكار الاجتماعي من خمس مكونات رئيسية تتمثل في الآتي[21]:

أ) **الفكرة:** هي جوهر الابتكار الاجتماعي وهي عبارة عن حل جديد لمشكلة اجتماعية موجودة.

ب) **النموذج:** هو تجسيد للفكرة على أرض الواقع وهو يحدد كيفية عمل الابتكار الاجتماعي.

ج) **التأثير:** هو التأثير الذي يحدثه الابتكار الاجتماعي على حياة الناس والمجتمعات.

د) **الاستدامة:** هي قدرة الابتكار الاجتماعي على الاستمرار على المدى الطويل.

ه) **التعاون :** هو مشاركة مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة مثل الأفراد والمؤسسات في تطوير وتنفيذ الابتكار الاجتماعي.

أما مجالات الابتكار الاجتماعي

يرى (تيشوش ، 2024) أن هناك خمس مجالات للابتكار الاجتماعي وتتمثل في الآتي[22]:

1. **التوظيف:** إن 75% من تتراوح أعمارهم بين 20-64 عامًا ينبغي أن يتم توظيفهم.
2. **الابتكار:** أن 3 من النتاج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوربي (العام والخاص) يستم استثماره في الابتكار.
3. **تغير المناخ والطاقة :** أن رفع نسبة إنتاج الطاقة من مصادر متجدد لتصل 20 بزيادة نسبة 20% في كفاءة الطاقة.
4. **التعليم:** أن خفض معدلات التسرب من المدرس إلى أقل من 10.
5. **الفقر أو الإقصاء الاجتماعي:** أن تخفيض نسبة المعرضين لفقر والإقصاء الاجتماعي 20 مليون شخص على أقل.

وبالتالي يرى (تيشوش، 2024) أن مجالات الابتكار الاجتماعي واسعة ومتنوعة وتشمل العددي من المجالات التي تهدف إلى حل المشكلات الاجتماعية وتحسين حياة الناس ومن بين هذه المجالات:

1. **التعليم:** وتشمل تحسين جودة التعليم وتوفيره للجميع وتطوير أساليب التعليم والتدريس.
2. **الصحة:** وتشمل تطوير حلول وتكنولوجيا تساعد في تحسين الرعاية الصحية وتوفير الوصول إلى الخدمات الصحية.
3. **البيئة:** وتشمل حلول المشاكل البيئية مثل تغير المناخ والتلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية.
4. **الفقر والتمييز:** وتهدف إلى توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للفئات الضعيفة والمحرومة.
5. **التقنية:** وتشميل تطوير حلول تقنية لحل مشاكل اجتماعية مثل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توفير الخدمات وتحسين الإدارة العامة.

6. **الثقافة والفن:** وتشمل تطوير المشاريع الفنية والثقافية التي تهدف إلى تعزيز التعايش السلمي.

5) العناصر الأساسية للابتكار الاجتماعي

ينظر (الدين،2023) أن مفهوم الابتكار الاجتماعي يتكون من خمسة عناصر أساسية هي[23]:

أ) **الإبداع:** تعتبر الابتكارات الاجتماعية جديدة على المجال أو القطاع أو المنطقة أو السوق أو المستخدم أو لتطبيقها بطريقة جديدة.

ب) **قابلية التطبيق:** هناك فرق بين الإبداع (تطوير الأفكار) والابتكار (توليد أفاكر وتطبيقها).

ج) **يلبي حاجة اجتماعية:** تم تصميم الابتكارات الاجتماعية بشكل صريح لتلبية الحاجة الاجتماعية المعترف بها.

د) **الفاعلية:** تعتبر الابتكارات الاجتماعية أكثر فعالية من الحلول الحالية فهي تخلق تحسنًا قابلًا للقياس من حيث النتائج.

ه) **تعزيز قدرة المجتمع على التصرف:** تمكين المستفيدين من خلال خلق أدوار وعلاقات جديدة وتطوير الأصول القدرات أو تحسين استخدام الأصول والموارد.

ثانيًا: الاقتصاد المعرفي

1) تاريخ تطور مفهوم الاقتصاد المعرفي

يستند ظهور الاقتصاد الحديث (اقتصاد المعرفة) إلى ثورات علمية مهمة هي ثورة الكمبيوتر، وثورة الاتصالات وثورة المعلوماتية وهذه الثورات التي أصبحت معرفة جديدة بحد ذاتها أخذت تدفع كل نواحي الحياة إلى التطور السريع، ولقد أدرك المفكرون والفلاسفة منذ وقت طويل أهمية العلم وقوة المعرفة فقد كتب (فرنسيس بيكون، 1626م) قبل ما يقارب من أربعة قرون (إن المعرفة قوة ، وإن المعرفة تبدأ بالتجربة الحسية التي تعمل على إثرائها بالملاحظات الدقيقة والتجارب العملية)، وكتب أيضًا (توماس، 1826) في كتابة (تأثير المعرفة) عن أثر المعرفة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى هذا النحو يرجع الأساس الأول للاقتصاد المعرفي لأول مرة عام 1966م من قبل (بيتر دروكر) في كتابة (المدير التنفيذي الفعال) ، والذي وصف الاختلاف بين العامل الذي يستخدم يده، والعامل الذين يستخدم المعرفة، وينتج أفكارًا ومعلومات، ثم نشر كتابة الثاني (عصر الانقطاع دليل التغيير) حيث أثبت فيه استشرافه للمستقبل أكثر من أي كتاب آخر سبقه وسرد فيه التغيرات الاقتصادية والتقنية وتوقعاته للمستقبل، وتوقع (بيتر) أن عصر المعلومات، وعصر الاقتصادات المتقدمة هي التي تقوم الاقتصاد العالمي نحو التحول إلى اقتصاد معرفي، بمعنى أن المعرفة هي المعلومات التي تحمل هدفًا ملموسًا على واقع الأرض وأصبحت تقود العملية الاقتصادية، وأكد أيضًا إن عمال المعرفة هم الذين سيقودون الاقتصاد بدلًا من عمال العضلات الذين حركوا الآلات والمصانع[24]..

ويرى (القرني، 2009) أن هناك ثلاث مراحل لتطور مفهوم الاقتصاد المعرفي هي[25]:

أ) **مرحلة التكوين:** وفيما كانت المعرفة من أجل المعرفة والتنوير والحكمة، وهذه المرحلة ظهرت في عصر التنوير قبل قيام الثورة الصناعية.

ب) **مرحلة النمو:** وفيما كانت المعرفة منظمة ومنهجية وهادفة، وهي ما تسمى بالمعرفة التطبيقية والتي تميز بها عصر الثورة الصناعية.

ج) **مرحلة النضج:** وفيما أصبح تطبيق المعرفة من أجل المعرفة ذاتها، ولمعرفة كيف يمكن تطبيقها في أفضل صورة لتحقيق أهداف محددة وتميز بها عصر المعرفة، وهذه المرحلة هي مرحلة ذيوع اقتصاد المعرفة، وهيمنته على الاقتصاد العالمي.

وعلاوة على ذلك فأن دوافع التوجه نحو اقتصاد المعرفة تتمثل بالنقاط التالية[26]:

1. تنامي دور المعرفة كعنصر هام لمصادر الثروة ومولد رئيسي للقيم المضافة.
2. ثورة المعلومات والمعرفة حيث زاد اعتمادها في الإنتاج.
3. عولمة الأسواق والمنتجات وتلاشي الحدود بين البلدان.
4. انتشار الشبكات جعل العالم بمثابة قرية واحدة.
5. ظهور مفهوم رأس المال الفكري المبني على التعلم وتوليد المعرفة.
6. التغير التكنولوجي السريع وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات جعل الأوفر اقتصاديًا إجراء تكامل بين العمليات

المتباعدة جغرافيًا ونقل المنتجات والمكونات عبر أرجاء العالم بحثًا عن الكفاءة.

7. المنافسة المتزايدة أجبرت المنظمات على اكتشاف طرق جديدة لزيادة كفاءتها بما في ذلك استخدام أسواق جديدة وتغيير أماكن أنشطة إنتاجية معينة لتقليل التكاليف.

2) أهمية الاقتصاد المعرفي

إن أهمية المعرفة تبرز فيما تضيفه لمؤسسات الأكاديمية والاجتماعية من زيادة قيمة لها وليس فقط معرفة، ومن الدور الذي يمكن من خلاله انتقال المؤسسة إلى الاقتصاد الجديدة الذي يعتمد على المعرفة[27]، حيث إن الاقتصاد الجديدة له شكل خاص ولا يعتمد على معلومات الماضي أو الحاضر فحسب، بل أنما يعتمد على الدور الذي سوف يكون عليه في المستقبل وبالآليات والدواف المحفزة للابتكار والتطور، وإنه ينمو بمعدلات مرتفعة بالشكل الذي يتفوق على جميعها، كما إن الاقتصاد الجديد برزت أهميته وتزايدت مع استخدام تقنيات المعلومات بدلًا من الموارد ورأس المال مما أسهم في أن تصبح المعرفة من أهم عوامل تطور وتحو الدول النامية إلى دور متطورة وحديثة مما جعل هذا الشيء ينعكس على التجارة الدولية والتكنولوجية والإبداع والتطور والاستثمار الخاص بحيث يكون دافعًا لدعم النمو الاقتصادي، فالنمو السريع للمعرفة زاد من مبررات التحول إلى الاقتصاد الجديد، وبروز فروع علمية جديدة وتكنولوجيا ومنتجات جديدة[28]، لذلك يجب التمييز بين نوعين من هذا الاقتصاد النوع الأول هو الاقتصاد المعرفي (هو الاقتصاد الذي يقوم على المعلومات من الألف إلى الياء، أي أن المعلومات هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية والمعلومات هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، والمعلومات والتكنولوجيا هي التي تحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته)، أما النوع الثاني فهو الاقتصاد المبنى على المعرفة (هو الذي تعلب فيه المعرفة دورًا في خلق الثروة، لكن ليس جديدًا فقد ظل للمعرفة قديمًا دور مهم في الاقتصاد، بعبارة أخرى كانت المعرقة قديمًا تستخدم في تحويل الموارد المتاحة إلى سلع وخدمات وفي حدود ضيقة، أما الآن في هذا النوع من الاقتصاد لم يعد هناك حدود لدور المعرفة في تحويل هذه الموارد، بل تعددت في دورها كل الحدود وأصبحت تخلق موارد جديدة ولا تكتفي بتحويل الموارد فقد بل أصبحت تمثل أحد عناصر الإنتاج والتسويق)[29]. وذكر (السامرائي، 2015) أهمية الاقتصاد المعرفي في النقاط التالية[30]:

أ) تسهم المعرفة في توفير الأسس الضرورية لدعم وتوسيع الاستثمار وخصوصًا بالمجالات المعرفة العملية والعلمية مما يؤدي إلى بناء رأس مال معرفي لتوليد وإنتاج معرفة.

ب) المعرفة تقلل من استخدام الموارد الطبيعية عن طريق الاعتماد على موارد المعرفة وتطوير الموجود منها مما يؤدي إلى ضمان استمرار نمو وتطور النشاطات الاقتصادية دون التأثير بمحددات تحد من ذلك .

ج) المعرفة تسهم بتغيير هيكل الاقتصاد أي أنها تؤدي إلى زيادة الاهتمام بالإنتاج المعرفي وتعزز الاستثمار برأس مال المعرفة وتدعم الصادرات الخاصة بالمنتجات المعرفية.

د) تسهم المعرفة في توفير فرص عمل ضمن المجالات المهنية التي تستخدم تقنيات تكنولوجية متقدمة ضمن اقتصاد المعرفة كما تتميز بتنوع وتزايد فرص العمل المتاحة.

ه) تسهم المعرفة في زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء وتقليل تكاليف الإنتاج وتطويره عن طريق استخدام الأساليب التقنية الخاصة باقتصاد المعرفة.

و) إن استخدام المعرفة المتجددة يسرع عرض المنتجات في الأسواق بوقت قصير يخفض من الكلفة ويحقق عوائد ويحقق ميزة اقتصادية تنافسية للمشروع.

3) خصائص ومؤشرات الاقتصاد المعرفي

هناك عدة خصائص للاقتصاد المعرفي منها[31]:

أ) يتمتع الاقتصاد المعرفي بمرونة وقدرة فائقة على التطويع وعلى التكيف مع المتغيرات والمستجدات في الحياة والتي يتسارع معدل تغيرها.

ب) يملك الاقتصاد المعرفي القدرة على التجديد والتطوير والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصاديات التي أصبحت تتوق إلى الاندماج فيه.

ج) مجالات خلق القيمة المضافة في الاقتصاد المعرفي متعددة ومتنوعة وممتدة ومتجددة وذات طبيعة تزامنية متدفقة.

د) يمتلك الاقتصاد المعرفي القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد منتجات فكرية معرفية وغير معرفية جديدة لم تكن تعرفها الأسواق من قبل.

ه) الاقتصاد المعرفي ضد القوالب الجامدة وضد النماذج النمطية في الاقتصاد.

و) التركز على اللاملموسات بدلًا من الملموسات حيث إن المخرجات يغلب عليه صفة الخدمات وليست سلعًا.

- **مؤشرات الاقتصاد المعرفي**

ذكر (بشير، 2012) أن هناك ثلاث مؤشرات للاقتصاد المعرفي هي[32]:

1. **مؤشرات العلم والتكنولوجيا:** تحتوي مؤشرات العلم والتكنولوجيا على البيانات المتعلقة بالأبحاث والتطوير، وإحصائيات براءات الاختراع، والمنشورات العلمية وميزان المدفوعات التكنولوجي، وأن هذه العناصر تعد الركيزة الأساسية في تطوير ونجاح اقتصاد المعرفة.

2. **المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:** وتتمثل في بيانات التعليم والتدريب، ومخزون رأس المال البشري والاستثمار في رأس المال البشري.

3. **مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** يعد هذا المؤشر على قدر كبير من الأهمية لما ينطوي على عدد من التفاصيل التي ترتبط بالتكنولوجيا والجانب الاقتصادي في نفس الوقت.

فيما ذكر كل من (بني هاني وبني عيسى، 2021) أن للاقتصاد المعرفي مؤشرات نوعية وكمية هي[33]:

1. **المؤشرات النوعية:** وتتمثل هذه المؤشرات بأربعة مؤشرات هي:

أ) **مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** ويضم هذا المؤشر تكنولوجيا المعلومات المعتمدة لتقييم اقتصاد المعرفة.

ب) **مؤشر التغيير الصناعي والمهني:** يضم هذا المؤشر المهارات والتعلم وأعداد العمالة المكتبية.

ج) **مؤشر العولمة:** يضم هذا المؤشر الإنتاج العالمي والمنافسة العالمية والاستراتيجية والموقع ومقدار الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم.

د) **مؤشرات الحركية والتنافس:** يشتمل هذا المؤشر المنظمات المرنة، والمنظمات المتعلمة، والابتكار وشبكات المعرفة، وسرعة الوصول للسوق.

2. **المؤشرات الكمية:** وتتمثل هذه المؤشرات بستة مؤشرات هي: مؤشر البحث والتطوير، ومؤشر التعليم، و مؤشر الملكية الفكرية، و مؤشر ميزان المدفوعات التكنولوجي، و مؤشر التجارة الدولية في التكنولوجيا العالية، و مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4) ركائز وعناصر الاقتصاد المعرفي

حدد ركائز الاقتصاد المعرفي على النحو الآتي:

أ) **الابتكار (البحث والتطوير):** هو نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

ب) **رأس المال البشري:** إذ أن الأفراد الذين يمتلكون الخبرة والقدرات المعرفية التنظيمية التي تمكنهم من الإبداع في الأداء في المنظمات التي يعملون بها هم من يشكلون جزءًا من رأس المال البشري في المنظمة، ويسعى رأس المال البشري إلى تطوير الأفكار القديمة أو إنتاج أفكار جديدة، وهو يمثل قدرة عقلية ذات مستوى معرفي قادر على توليد الأفكار وأصول غير مادية لها أثر كبير في زيادة الأصول المادية وتعظيمها فهو يمثل استراتيجية هدفها تعزيز الإبداع والابتكار في المؤسسة وتحقيق التميز في بيئة العمل[34] .

ج) **التعليم:** هو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة المهارة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلًا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعليم مدى الحياة.

د) **البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

ه) **الحاكمية الرشيدة :** والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفي كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[35].

أما عناصر الاقتصاد المعرفي

يتشكل الاقتصاد المعرفي من جملة عناصر أساسية متكاملة ومترابطة أبرزها[36]:

1. **قوة بشرية مؤيدة:** أن المجتمع يشكل أكبر قاعدة لدعم اقتصاد المعرفة فهو المستهلك لهذه المعرفة والمستفيد من ثمراتها فهو علم وقد أكد المجتمع على هذه الفوائد واستحسن نتائجها إذ أن مردودها إيجابيًا من جهة التطور والتقدم والإبداع.

2. **وجود مجتمع متعلم:** أن توافر المجتمع المتعلم يمثل أفضل البيئات نمو الاقتصاد المعرفي فيلقي على عاتق الأفراد مسؤولية التقدم والتطوير والإبداع والابتكار، وإذا لم تتهيأ لهم فرص التعلم فإن الاقتصاد يبقى متأخرًا عن التطور المنشود.

3. **توافر منظومة بحث وتطوير فاعلية:** أن توافر تلك المنظومة المتقدمة يمثل أحد متطلبات اقتصاد المعرفة الضرورية لأن غيابها يعني غياب التوجيه والتخطيط والتقويم والتطوير.

4. **تهيئة عمل معرفة وصناعتها:** أي امتلاكهم معرفة وقدرة على التساؤل والابتكار والربط في المجال المعرفي.

5. **إيجاد الربط الإلكتروني الواسع:** أن نشوء مفهوم الاقتصاد المعرفي ارتبط بالإنترنت وتميز بسهولة الاتصال والوصول إليه وتحقيق ذلك يعني تحقيق أولى خطوات تنفيذ متطلبات العصر الجديد.

المحور الثاني: النظريات المفسرة للبحث

أولًا/ نظرية المعرفة (البراجماتية)

يرى البراجماتيون من أمثال (بيرس، وجيمس، وجون ديوي) أن المعارف المرتبطة بالابتكار الاجتماعي هي تلك المعارف التي تساعد الفرد على التغلب على مشكلات الحياة وعلى تكييف بيئته وتطويعها لخدمة أغراضه وإشباع حاجاته تلك التي تستند من الخبرة والتجربة العلمية، ولا قيمة لأي معرفة جديدة كانت أم ماضية لا يمكن استعمالها وتطبيقها في الحياة الحاضرة، وأن المعرفة الإنسانية متجددة ومتغيره حسب مقتضيات العصر ومتطلباته لا كما الحال في العلوم الطبيعية[37]، إذن كان الابتكار الاجتماعي يسعى إلى ابتكار منفعة جديدة لمواجهة مشكلات اجتماعية فهذا هو موضوع النظرية المعرفة في خلق مزيد من المعرفة والتجربة يساعدنًا على مزيد من الحلول التي ترجع بالفائدة على المجتمع من أجل مجابهة مشكلاته وتطوير خدماته ورغباته[38].

ثانيًا/ النظرية البنائية الوظيفية

يرى أصحاب هذه النظرية أن المجتمع يتكون من أجزاء تعمل بصورة تكاملية لضمان بقائه ودوامه. من أشهر رواد هذه النظرية هو **(تالكوت بارسونز)** الذي يؤكد أن جميع الأنساق الاجتماعية سواء على المستوى العام المتمثل في المجتمعات أو على المستوى المحدود كالمؤسسات يجب أن تتحقق فيها أربعة متطلبات أساسية، وهذه المتطلبات لا بد من توافرها حتى يستطيع النسق الاجتماعي الاستمرار والنمو و هذه المتطلبات[39] :

1) **التكيف:** يعني تكامل النسق الاجتماعي وتكييفه مع البيئة المحيطة به. وفي ضوء الابتكار الاجتماعي نرى الابتكارات الاجتماعية تعمل كآليات لتكييف المجتمع مع التغيرات الجديدة سواء كانت تكنولوجية أو اقتصادية أو ثقافية، فالابتكار الاجتماعي يعتبر وظيفية تساعد على تجديد النظام الاجتماعي وتكييفه مع المتطلبات الجديدة مما يساهم في استمرارية المجتمع وتقدمه.

2) **تحقيق الهدف:** فجميع ألأنساق الاجتماعية بحاجةٍ إلى سببٍ للبقاء أو الوجود، وهذا يعني وجود أهداف فردية وجمعية يتعين بلوغها مع إيجاد الوسائل الملائمة لتحقيقها.

3) **التكامل:** يشير إلى وجود علاقة معينة من التضامن بين الأعضاء المشاركين داخل النسق الاجتماعي، ومسألة التكامل تعود إلى الحاجة لضمان أن يستمر نمو ذلك التواصل الذي ينتج عنه التضامن والرغبة في التعاون. وفي ضوء مفهوم الابتكار الاجتماعي فأنه يسهم في خلق تغييرات تتكامل مع باقي مكونات المجتمع، مما يعزز التوزان والاستقرار الاجتماعي على سبيل المثال الابتكارات التي تحسن التعليم تؤثر بشكل إيجابي على القوى العاملة في الاقتصاد المعرفي.

4) **الكامنات:** تعني مرور الأنساق الاجتماعية بفترة زمنية يتوقف فيها أفراد النسق موقتًا عن التفاعل، وأثناء تلك الفترة يلتزم الأعضاء بقيم ومعايير النسق، ويعود الأعضاء في الوقت المناسب إلى ممارسة أدوارهم والدخول مرة أخرى في عملية التفاعل بين الابتكار الاجتماعي والاقتصادي الذي يسعى المجتمع إلى تحقيق التوزان بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي وهو ما يتماشى مع فكرة أن كل جزء في المجتمع يؤدي وظيفية معينة تساهم في الاستقرار.

ثالثًا/ النظرية الوظيفية (روبرت ميرتون)

لقد قدم روبرت ميرتون إسهامًا متميزًا في نظرية التنظيم، إذ استحدث ثلاثة مفاهيم أو أدوات تحليلية هي : الوظائف الكامنة وغير المتوقعة في مقابل الوظائف الظاهرة، والمعوقات الوظيفية في مقابل الوظيفية، وأخيرًا البدائل الوظيفية، مؤكدنا أن المجتمع يعد قادرًا على العمل بحكم شكل التنظيم الذي يتخذه، ولهذا يؤكد (ميرتون) ضرورة وجود ضبط تمارسه المستويات الرئيسة العليا في التنظيم، وهذا ينعكس على ثبات السلوك داخل التنظيم، كما أن الثبات يشير في الوقت نفسه إلى الجمود وانعدام المرونة، وما يرتبط بذلك من تحول الوسائل إلى غايات، وهذا يعني بطبيعة الحالة تحديد المسؤولية والاختصاص، لكن أخطر ما قدمه (ميرتون) هو اكتشافه للجوانب غير الرشيدة للسلوك التنظيمي، فقد أوضح أن العناصر البنائية في التنظيم قد تكون لها نتائج غير وظيفية الأمر الذي يعيق تحقيق الأهداف التي يسعى إليها[40]، من هنا نلحظ أن (ميرتون) استند إلى ثلاثة نقاط أساسية في فكرته للتوازن والخلل الوظيفي وهي جمود السلوك، وصعوبة التكيف مع مهام الوظيفة، والصراع الذي يمكن أن ينشأ بين أعضاء التنظيم، وهي نقاط تفرض بطبيعتها درجة معينة من الضبط والموازنة، وبالتالي تقوم فكرة النظرية الوظيفية على أن الابتكار الاجتماعي يتمحور حول تحديد الاحتياجات الاجتماعية وتطوير حلول تلبي هذه الاحتياجات بشكل فعال، بالإضافة إلى تطوير المنتجات والخدمات يتم تحت شروط يمكن تحديدها لتحقيق الوظائف الاجتماعية المحددة، والتي تتضمن تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتهدف هذه النظرية إلى تحسين الحياة الاجتماعية وتعزيز التنمية المستدامة والاقتصاد المعرفية وتجعل المستخدمين والمستفيدين من الابتكار هم المحور الرئيسي في عملية التصميم والتطوير[41] .

المبحث الثالث: قراءة اجتماعية في العلاقة بين الابتكار الاجتماعي والاقتصاد المعرفي

إن العلاقة بين الابتكار الاجتماعي والاقتصاد المعرفي هي علاقة تكاملية وثيقة، يؤثر كل منهما في الآخر بشكل كبير، كما وتعد المعرفة والابتكار من أهم الموارد الاقتصادية، وهذا يتطلب بيئة داعمة تشجع على الإبداع والابتكار والتفكير وهنا يأتي الابتكار الاجتماعي الذي يسهم في خلق هذه البيئة من خلال تقديم حلول مبتكرة تعالج المشكلات الاجتماعية مما يعزز بدوره القدرات البشرية ويزيد من رأس المال البشري، وهذا الرأس المال البشري يصبح بدوره قوة دافعة للاقتصاد المعرفية حيث يزيد من القدرة على الابتكار والإنتاجية، وبالتالي يوفر الاقتصاد المعرفي الأدوات والموارد التي يمكن أن تعزز الابتكار الاجتماعي من خلال استخدام لتكنولوجيا الحديثة والاتصالات المتقدمة تسهل انتشار الأفكار المبتكرة وتسريع تطبيقها على نطاق واسع، وعلى هذا النحو يسهم الابتكار الاجتماعي في تحفيز الاقتصاد المعرفي عن طريق تطوير أفكار جديدة يمكن أن تساهم في تحسين بيئة الأعمال أو خلق فرص عمل في مجالات جديدة، وهذه البيئة المدعومة بالابتكار الاجتماعي قد تشجع الشركات على الاستثمار في المعرفة واستخدامها كمصدر للتميز والنمو الاقتصادي[42]. وعلاوة على ذلك فأن الابتكار الاجتماعي يستخدم لوصف عمليات التطوير الاجتماعي وتحول المجتمع ككل، وهذا يشمل دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي، كما يشمل أيضًا دور قطاع الأعمال في التغيير الاجتماعي، ودور رجال الأعمال في دفع موجة الابتكار والإنتاجية من خلال التركيز على المجالات الاجتماعية مثل التعليم، والصحة والرعاية، وهذا يمكن أن يتضمن في نهاية المطاف إعادة تحددي الحاجات الاجتماعية والبيئة الأوسع نطاقًا[43] ، ومما لا شك فيه أن مفهوم الابتكار الاجتماعي يهدف إلى إحداث تغيير نوعي في مجالات حياة الناس، حيث يقع عاتق تلك المسئولية على الجميع أفرادًا أو مؤسسات ومن خلال مؤسسات القطاع الثالث يمكن للابتكار الاجتماعي أن يساهم في تغيير أسلوب حياة العملاء ليصبحوا أكثر قدرة على مواجهة المشكلات، ويعمل أيضًا الابتكار الاجتماعي على تغيير مفاهيم جديدة، وإضافة حلول قائمة على الكفاءة والاستدامة، حيث يتعمد نجاح الابتكار الاجتماعي على إنشاء استراتيجية فعالة تسهل تلبية الاحتياجات ومعالجة المشكلات بأقل تكاليف وهذا يتطلب من مؤسسات القطاع الثالث تبني أساليب واستراتيجيات تساعد على تحسين أهدا الابتكار الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة، وهنا يأتي دور الاقتصاد المعرفي، الذي يعتمد

على توظيف المعرفة والابتكار كأدوات رئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، ففي ظل الاقتصاد المعرفي، يصبح الابتكار الاجتماعي جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية، حيث يتم تحويل الأفكار والمعرفة إلى حلول عملية قادرة على مواجهة التحديات المعاصرة. وبالتالي، فإن تعزيز الابتكار الاجتماعي يتطلب من المؤسسات تبني استراتيجيات تعتمد على البحث العلمي، وتطوير المهارات، وتبادل المعرفة، مما يسهم في خلق مجتمعات أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية[44] . وبالتالي يتكامل الابتكار الاجتماعي مع مفهوم الاقتصاد المعرفي، حيث يتيح المجال للاستفادة من المعارف والمهارات العلمية والتقنية في تطوير حلول تحسن جودة الحياة، ويعتمد نجاح الابتكار الاجتماعي في هذا السياق على تبني مؤسسات المجتمع آليات وأدوات تهدف إلى تحسين استثمار المعرفة من مجالات متعددة، فالاقتصاد المعرفي يعد مصدرًا رئيسيًا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يقوم على تطوير تقنيات وأفكار جديدة قادرة على رفع كفاءة الأداة المجتمعي وتحقيق التقدم في مجالات متعددة، من ضمنها التعليم والصحة والبيئة، بما يتماشى مع احتياجات المجتمعات بشكل فعال، لذلك يجب على مؤسسات المجتمع أن تعمل على تعزيز استخدام الاقتصاد المعرفي ضمن استراتيجيات الابتكار الاجتماعي، من خلال تبني أساليب تعليمية وتكنولوجية ترتكز على المعرفة والبحث العلمي، مما يسهم في إيجاد حلول مبتكرة ومستدامة لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات[45]. كما يساعد الابتكار الاجتماعي في تعزيز رأس المال البشري وذلك لأن رأس المال البشري يعبر عن المعرفة الكامنة بجانبيها (الصريح والضمني) لدى الفرد نفسه، وهي تشمل المواهب والخبرات والمهارات اللازمة لتوليد الابتكار وتشتمل على المعرفة النظرية والعملية لدى الأفراد وأيضًا تشتمل على قدرات الأفراد ومواهبهم المختلفة مثل الفنية والتقنية والاجتماعية وغيرها، وهذا ما أكده الباحثين أن تنمية رأس المال البشري على مستوى المجتمع كل حول دعم العديد من البلدان لإنشاء أنظمة التعلم مدى الحياة التي ستوفر الفرص والحوافز للناس لتطير معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم ومواقهم طوال حياتهم، ومساعدتهم في إيجاد وظيفة وتحقيق إمكانياتهم والمساهمة في مجتمعات مزدهرة ومبتكرة، تعمد قيمة رأس المال البشري للأفراد والمنظمات والمجتمعات على مدى تطوره ومدى توافره ، كما يعتبر رأس المال البشري في أي مجتمع هو الرصيد لهذا المجتمع وتحديًا لتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد[46]. وفيما سبق حدد الباحثين في علم الإدارة والابتكار استراتيجيات دعم الابتكار الاجتماعي في الاقتصاد المعرفي منها:

1) **التعليم والتدريب:** يلعبان دورًا محوريًا في بناء مجتمعات قادرة على مواكبة متطلبات الاقتصاد المعرفية، حيث يعتمد هذا النمط الاقتصادي بشكل أساسي على المعرفة والابتكار كركائز للنمو والتطور، ومن هناك تأتي أهمية قيام الحكومات بوضع استراتيجيات تعليمية شاملة تهدف إلى تمكين الأفراد من اكتساب المهارات اللازمة لفهم هذا الاقتصاد والتفاعل معه بفاعلية، مما يمكنهم من الاستفادة القصوى من الفرص التي يوفرها، وفي هذا السياق، يبرز مفهوم الابتكار الاجتماعي كأداة فاعلة لتعزيز هذه العملية حيث يمكن من خلاله تصميم برامج تعليمية وتدريبية تلبي احتياجات المجتمع بشكل ديناميكي ومستدام، ومن الضروري أن تكون هذه البرامج قائمة على مشاركة الأفراد أنفسهم في تحديد احتياجاتهم وتطوير الحلول المناسبة مما يعزز الشعور بالملكية والمسؤولية تجاه العملية التعليمية، وبهذه الطريقة يسبح التعليم ليس مجرد وسيلة لاكتساب المعرفة، بل أداة لتعزيز الابتكار الذي بدوره يدعم الاقتصاد المعرفي، مما يخلق حلقة متكاملة من التطور والازدهار المجتمعي[47].

2) **البحث والتطوير:** يعتبر نشاط البحث والتطوير من الركائز الأساسية التي تسهم في تطوير الاقتصادية الحديث، حيث يلعب دورًا محوريًا في تحويل المعرفة إلى قيمة مضافة تعزز القدرة التنافسية للدول والمؤسسات، ومن خلال تطوير منظومة البحث العلمي، يمكن تحقيق مخرجات معرفية مبتكرة تسهم في إحداث نقلة نوعية في جودة البحوث العلمية وتطبيقاتها العملية، وهذه المخرجات لا تقتصر فقط على الجانب الأكاديمي، بل تمتد إلى المحيط الاقتصادي الذي يتسم بالمنافسة الشديدة والفاعلية مما يدفع المؤسسات الاقتصادية إلى تبني استراتيجيات تعتمد على الابتكار لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة، وفي هذا السياق يأتي مفهوم الاقتصاد المعرفي كإطار عام يبرز دور المعرفة والابتكار في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي، فالاقتصاد المعرفي يعتمد بشكل أساسي على تحويل الأفكار والمعارف إلى منتجات وخدمات مبتكرة تسهم في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة الحياة، ومن هنا تبرز أهمية ربط البحث والتطوير بالابتكار الاجتماعي حيث يعتبر الابتكار الاجتماعي أداة فاعلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متكاملة، من خلال تبني أفكار مبتكرة قابلة للتطبيق على نطاق واسع، وعندما يتم دمج الابتكار الاجتماعي مع البحث والتطوير، فإنه يسهم في خلق منتجات وخدمات لا تعزز فقط الميزة التنافسية للمؤسسات،

بل تسهم أيضًا في تحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع[48] .

3) **تشجيع المشاركة المجتمعية:** تعرف بأنها مساهمة ومشاركة قطاع واسع من السكان وخصوصًا الجماعات الأقل حظًا في اختيار وإعداد وتنفيذ ومتابعة سياسات وبرامج ومشاريع التنمية التي يمكن من خلال تحقيق أهداف التنمية وخصوصًا فيما يتعلق منها لتحسين مستويات معيشة السكان أو المجموعات المستهدفة أو هي مجموعة من الأنشطة التطوعية التي يقوم بها الأفراد المحليون، أما بصفة منفردة أو بصفة مشتركة مع الأجهزة الحكومية لتحسين أحوالهم وتحقيق مصالحهم بصفة عامة وشاملة، وذلك أما بدافع ذاتي أو استجابة لمقترحات تأتي من خارج المجتمع المحلي وتأخذ المشاركة في النظام المحلي والتي يصطلح على تسميتها بالمشاركة المحلية أحد شكلين أو كلاهما معًا[49]، وعلى النحو من ذلك تلعب المشاركة المجتمعية دورًا محوريًا في تحقيق الابتكار الاجتماعي وتعزيز الاقتصاد المعرفي، حيث تعتبر جسرًا يربط بين مختلف فئات المجتمع ومؤسساته سواء كانت أكاديمية أو حكومية أو خاصة عندما نتحدث عن الابتكار الاجتماعي فأننا نعني تلك الحلول الجديدة التي تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية وتلبية الاحتياجات المجتمعية بشكل أكثر فعالية واستدامة، وهنا تأتي المشاركة المجتمعية كأداة أساسية لتحديد هذه الاحتياجات وفهمها بشكل عميق حيث أن أفراد المجتمع هم الأكثر دراية بتحدياتهم اليومية وطموحاتهم المستقبلية، ومن خلال تفعيل المشاركة المجتمعية، يمكن للجامعات ومراكز البحث أن تستفيد من الخبرات المتنوعة والمعارف المحلية التي يمتلكها أفراد المجتمع، وهذا التفاعل لا يقتر فقط على جمع المعلومات بل يمتد إلى تشجيع الحوار المفتوح وتبادل الأفكار بين الأكاديميين والممارسين وأصحاب المصلحة المختلفين، وهذا التبادل المعرفي يخلق بيئة خصبة لتوليد أفكار مبتكرة تكون قادرة على مواجهة التحديات الاجتماعية مثل الفقر، والبطالة، وتغير المناخ، وتحويلها إلى فرص للتنمية المستدامة[50] . أما في سياق الاقتصاد المعرفي، فإن المشاركة المجتمعية تعزز بناء المجتمعات قائمة على المعرفة، حيث يصبح التعليم والبحث والابتكار محركات رئيسية للنمو الاقتصادي، وعندما تشارك المجتمعات بشكل فعال في العمليات التعليمية والبحثية، فإنها تساهم في إنتاج معرفة جديدة وتطبيقها بشكل عملي، وهذا التفاعل لا يقتصر فقط على نقل المعرفة من الجامعات إلى المجتمع بل يشمل أيضا استيعاب المعرفة المحلية والتجارب العملية التي يمكن أن تغذي الأبحاث الأكاديمية وتوجهها نحو قضايا أكثر إلحاحًا، بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة المجتمعية تعزز الشعور بالمسؤولية المشتركة تجاه تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادية، فعندما يشعر الأفراد بأنهم جزء من عملية الابتكار فأنهم يصبحون أكثر استعدادًا لتبني التغييرات ودعمها، مما يعزز استدامة المشاريع الابتكارية، وهذا التفاعل المتبادل بين المجتمع والمؤسسات الأكاديمية والاقتصادية يخلق نظامًا بيئيًا متكاملًا يدعم الابتكار المستمر والنمو الاقتصادي القائم على المعرفة[51].

4) **تعزيز الشراكات بين القطاعات:** أثبتت الدراسات الإدارية والاقتصادية أن الشراكات المتعددة بين القطاعات المحلية والدولية تلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز الابتكار ونشر المعرفة، حيث تعتبر هذه الشراكات محركات رئيسية للتقدم التكنولوجي والاقتصادي من خلال استثمارها في البحث والتطوير، وتسهم في ابتكار منتجات وخدمات جديدة، تلبي احتياجات السوق المتغيرة، كما أن تعاونها مع المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث يخلق بيئة خصبة لتبادل الأفكار والخبرات مما يعزز التقدم العلمي والتقني[52].

5) **تعزيز السياسات العامة:** تعرف السياسة العامة بأنها تعبير عن الرغبة الحكومية بالعمل، أو الامتناع عن العمل، وهي مجموعة مبنية ومتماسكة من القرارات والإنجازات يمكن غزوها لسلطة عامة محلية أو وطنية أو فوق الوطنية، فتضم بذلك أربع عناصر هي الهدف، اختيار الأفعال التي تحققه، إعلان الفاعلين لهذه السياسة، وتنفيذ هذه السياسة[53] ، وفي ضوء هذا التعريف نجد أن السياسات العامة تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الابتكار الاجتماعي ودعم الاقتصاد المعرفي على سبيل المثال يمكن للحكومات أن تضع سياسات تشجيع على البحث والتطوير، أو تقدم حوافز للشركات التي تعمل على حل مشكلات اجتماعية من خلال الابتكار كما يمكن للسياسات التعليمية أن تركز على تطوير المهارات المعرفية والتقنية للأفراد، مما يعزز من قدرة المجتمع على المشاركة في الاقتصاد المعرفي[54].

6) **استثمار التكنولوجيا والمعرفة المفتوحة:** شهدت السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في استثمار التكنولوجيا والمعرفة، حيث أصبحت هذه الأدوات تسهم بشكل كبير في تحسين جودة

التعليم ورفع مستوى الوعي الأكاديمي لدى الأفراد، ومع تزايد الاهتمام بتطبيق التعليم الرقمي على مستوى العالم، سعت المؤسسات الأكاديمية إلى الإفادة من هذه الأدوات لتحقيق تعليم أكثر كفاءة ومرونة، وتسهيل الوصول إلى المعلومات وتطوير بيئات تعلم أكثر تفاعلية، وتؤكد بعض الدراسات أن استخدام الوسائط التكنولوجيا مثل الفيديوهات التعليمية والمحاضرات المسجلة يسهم في زيادة استيعاب الطلاب للمفاهيم المعقدة كما يعزز قدراتهم على التعليم الذاتي[55]، وبالتالي فأن استثمار مجالات التطور التقني يقود إلى التحولات الكبرى، لأن من خلال التطورات التكنولوجية المتسارعة تصبح المعرفة والمعلومات موردًا استراتيجيًا لا يقل أهمية عن الموارد المادية التقليدية، وهذا التحول أدى إلى ظهور ما يعرف بالاقتصاد المعرفي، الذي يعتمد بشكل رئيسي على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، كما أن توفر التكنولوجيا أدوات ومنصات تمكن الأفراد والمجتمعات من تطوير حلول مبتكرة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية على سبيل المثال ساهمت التكنولوجيا الرقمية في تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام، كما سهلت الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة خاصة في المناطق النائية والمحرومة، بالإضافة إلى ذلك أدت التكنولوجيا إلى تمكين الأفراد من خلال توفير الفرص جديدة للتعلم الذاتي وبناء المهارات عبر المنصات الإلكترونية مما يعزز القدرة على المشاركة الفاعلة في الاقتصاد المعرفي[56].

المبحث الرابع: التحديات التي تواجه الابتكار الاجتماعي في تطوير الاقتصاد المعرفي

1) **التحديات الثقافية والاجتماعية:** يعد الابتكار الاجتماعي عملية معقدة تستند بشكل أساسي إلى تغيير السلوكيات والممارسات الاجتماعية، وهو ما قد يواجه مقاومة من الأفراد والمجتمعات التي تتمسك بالعادات والتقاليد الراسخة، وهذه المقاومة تعد من أبرز العوائق أمام تبني التكنولوجيات الحديثة والأفكار الجديدة، وفي إطار الاقتصاد المعرفي الذي يُعد الابتكار والمعرفة من المحركات الأساسية للنمو، حيث يصبح من الضروري تغيير هذه السلوكيات لتحقيق التطور المجتمعي، ولكن الفجوات الثقافية والاجتماعية بين الأفراد قد تحد من قدرتهم على تبني الابتكارات، خصوصًا إذا كانت هذه الابتكارات تتناقض مع القيم الثقافية أو التجارب الحياتية المتجذرة في هذه المجتمعات، لذا يكمن التحدي الرئيسي في كيفية إيجاد التوازن بين التقنيات الحديثة والقيم الثقافية المحلية، وهو ما يستلزم دراسة معمقة للابتكار الاجتماعي في سياقات ثقافية محددة، كما يجب تبني استراتيجيات تهدف إلى زيادة الوعي وبناء الثقة الاجتماعية لتعزيز تقبل الابتكارات الجديدة[57].

2) **التحديات الاقتصادية:** تعد التحديات الاقتصادية من أبرز العوائق التي تواجه الابتكار الاجتماعي في دعم الاقتصاد المعرفي، خاصة في الدول النامية التي تعاني من محدودية الموارد المالية، إذ يتطلب الابتكار الاجتماعي استثمارات ضخمة في البنية التحتية، التدريب، التكنولوجيا، وكذلك الدعم الحكومي، وهي موارد قد تكون غير متوفرة بشكل كاف في العديد من الدول، بالإضافة إلى ذلك قد يواجه الابتكار الاجتماعي مقاومة من الأسواق التقليدية التي ترى فيه تهديدًا لمصالحها الاقتصادية الراسخة، ومن هنا تبرز الحاجة الماسة إلى توفير التمويل اللازم من خلال خلق بيئة اقتصادية محفزة تتضمن حوافز مالية، بالإضافة إلى الاستثمار في التعليم والتدريب لبناء المهارات اللازمة. يعد رأس المال البشري والمعرفة من العوامل الأساسية التي تسهم في دعم الابتكار الاجتماعي وتعزيز قدراته[58].

3) **التحديات القانونية:** تفتقر العديد من البلدان إلى تشريعات وأنظمة قانونية تدعم الابتكار الاجتماعي وتحمي حقوق الملكية الفكرية للمبتكرين، علاوة على ذلك قد تكون القوانين القائمة في بعض البلدان غير مرنة أو معقدة، مما يعيق تطور الحلول الاجتماعية الجديدة، إضافة إلى ذلك قد تواجه المشاريع الابتكارية صعوبات في تأمين التمويل بسبب القيود القانونية، كما قد تجد صعوبة في إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، لذلك يتطلب الأمر تطوير إطار قانوني مرن وواضح لدعم الابتكار الاجتماعي، وحماية البيانات الشخصية، وتنظيم استخدام التكنولوجيا الحديثة بما يعزز التعاون بين مختلف القطاعات ويؤسس بيئة تشريعية مواتية لهذا النوع من الابتكار[59] .

4) **التحديات الأمنية:** في ظل تزايد الاعتماد على التقنيات الحديثة مثل البيانات الضخمة، الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، تظهر تحديات أمنية تتعلق بحماية البيانات وخصوصية الأفراد، حيث إن أمان المعلومات يعد من القضايا الحيوية التي قد تعيق الابتكار الاجتماعي، خاصة

عندما يتعلق الأمر بالبيانات الحساسة الخاصة بالأفراد والمجتمعات، لذا فأن التعرض للاختراقات أو الاستخدام غير الأخلاقي لهذه البيانات قد يؤدي إلى تدهور ثقة الأفراد في المبادرات الابتكارية، ومن هنا تبرز ضرورة تطوير بنية تحتية أمنية قوية ووضع سياسات واضحة لحماية البيانات، وذلك لضمان نجاح الابتكار الاجتماعي في إطار الاقتصاد المعرفي[60].

5) **التحديات التكنولوجية:** في ظل تسارع التطور التكنولوجي، يواجه الابتكار الاجتماعي تحديات تتعلق بسرعة تقدم التكنولوجيا ونقص المهارات التقنية لدى الأفراد بالرغم من الإمكانيات الكبيرة التي توفرها التكنولوجيا لتعزيز الابتكار الاجتماعي، فإن توفر البنية التحتية التكنولوجية المناسبة في المناطق النائية أو الفقيرة يظل من أكبر التحديات، كما أن نقص المهارات التقنية بين الأفراد يمكن أن يعوق تبني هذه التقنيات الحديثة ودمجها في الأنظمة القديمة أو غير المرنة، لذلك يعد تطوير المهارات التقنية وبناء البنية التحتية التكنولوجية المناسبة من العوامل الحاسمة لتمكين الابتكار الاجتماعي وبناء اقتصاد معرفي قوي يعتمد على رأس المال البشري، من خلال التعليم، التدريب، البحث والتطوير لتعزيز قدرات الأفراد والمجتمعات على الابتكار[61].

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

أولًا: الاستنتاجات

1) الاهتمام بإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل اكثر كفاءة وتشجيع الاستثمار لأنه مفتاح لنقل التكنولوجيا الحديثة، وتطوير جودة المنتج المحلي وبما يؤدي إلى رفع القدرة التنافسية والحصول على عوائد الدعم المحلي والذي يساهم بارتفاع التنمية المستدامة.

2) يتطلب من الدول التي لديها مؤشرات ابتكار منخفضة الاهتمام بمجال البحث والتطوير والمتابعة الجدية من قبل الحكومات لهذه المؤسسات، وتخصيص الأموال اللازمة لتمكين العلماء والمتخصصين بالابتكار لأجراء التجارب اللازمة وكل ما يستلزم لتحقيق أهداف التنمية لهذا البلد.

3) الاستفادة من التجارب الرائدة في مؤسسات التعليم العالي في دول العالم في مجال تطبيقات الاقتصاد المعرفي والتمكن من التحديات ومواكبة التطورات.

ثانيًا: التوصيات

1) يتطلب من الدول أنشاء حاضنات للابتكار على غرار حاضنات الأعمال ولها فروع في كافة المحافظات والتي من شأنها الاهتمام بالابتكار كل حسب محافظة ومنطقته

2) يجب أن يكون هناك تعاون بين الجامعات ومراكز البحث والتطوير والمؤسسات الصناعية لغرض تبني التكنولوجيا المتطورة

3) الاهتمام على حماية الحقوق الفكرية وبراءات الاختراع ليكون دافعا لمزيد من الأنفاق في مجال البحث والتطوير

4) تعزيز تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير كافة الجامعات والمؤسسات التعليمية العراقية.

5) تطوير منظومة التعليم في مختلف مراحلها والتدريب والتشجيع على الابتكار والتطوير في مختلف القطاعات التعليم.

ثالثاً: المقترحات

1) إجراء المزيد من الدراسات عن الابتكار الاجتماعي في الجامعات العراقية.

2) إجراء دراسة عن الاقتصاد المعرفي ودورها في بناء الإبداع الاجتماعي.

الهوامش

[1] النجار، فريد: إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998، ص233.

[2] إلهام، بن منصور : دور الابتكار في التعبئة والتغليف في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة المنتج رامي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد(4)، الجزائر، 2018، ص262.

[3] مداحي، محمد: دور الابتكار الاجتماعي في توجيه المؤسسات الصغيرة نحو تبني أسلوب الإنتاج الأنظف وتعزي تنافسيتها دراسة حالة مؤسسات صناعة زيت الزيتون لولاية البويرة، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد(15)، العدد(1)، الجزائر، 2022، ص70.

(4) العتوم، دعاء: ما هو الابتكار الاجتماعي، مقال منشور في تاريخ الاسترداد 2021/11/10، موسوعتك العربية، قسم علم الاجتماع، الابتكار الاجتماعي https://e3arabi.com تاريخ زيارة الموقع 205/2/20م، 2020، ص1.

(5) غيث، محمد عاطف: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989، ص290.

(6) الحنفي، عبد المنعم: موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1989، ص247.

(7) سلمان، جمال داود: اقتصاد المعرفة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص451.

(8) الخضيري، محسن احمد: اقتصاد المعرفة، ط1، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، مصر،2001، ص56.

(9) عبود، نجم: إدارة المعرفة، المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، دار الوراق للنشر والتوزيع، ،عمان، الأردن، 2005، ص27-31.

(10) حسينة، سليم إبراهيم: نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص169.

(11) الخوري، على محمد: الاقتصاد العالمي الجديد ما بين الاقتصاد المعرفي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الرقمي والابتكارات التكنولوجية المتسارعة، ط1،مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة، مصر، 2020، ص677.

(12) علي، نبيل: أفاق المعرفة- المغزى والمعنى- وجهات نظر، الكويت، 2003، ص59.

(13) العنزي، سلمى بنت سعدى: مفهوم الابتكار الاجتماعي ومنهجيته في مجال الرعاية الاجتماعية، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجزء (1)، العدد(72)، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مصر،2022، ص17-18.

(14) تيشوش، محمود: دور الحاضنات التكنولوجية في دعم الابتكار الاجتماعي دراسة ميدانية على عينة من الحاضنات التكنولوجية في الجزائر، أطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر، 2024، ص80-81.

(15) هواري، غياث: أساسيات الابتكار الاجتماعي، قدرة استراتيجي، السعودية، 2019، ص17-18.

(16) الدين، رضية محمد المحسن حميد: دور الابتكار الاجتماعي في تحقيق الدعم النفسي الاجتماعي لنزلاء مجمع الإرادة والصحة النفسية بالرياض، المجلة العلمية لكلية الآداب جامعة أسيوط، العدد(85)، مصر، 2023، ص1191.

(17) هواري، غياث: أساسيات الابتكار الاجتماعي، مصدر سابق، ص21.

(18) خلوفي، سيفان: دور الابتكار الاجتماعي في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية دراسة على عينة من إطارات المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(4)، العدد(12)، الجزائر،2020، ص266.

(19) Caulier-Grice, J., Davies, A., Patrick, R., & Norman, W. Defining social innovation. A deliverable of the project: "The theoretical, empirical and policy foundations for building social innovation in Europe" (TEPSIE), European Commission–7th Framework Programme, Brussels: European Commission, DG Research,2012, 22, p56.

(20) العسيري، خالد بن حسين بن سعيد: مقومات الابتكار الاجتماعي كمدخل لتطوير الإدارة الجماعية من وجهة نظر الهيئة الإدارية والأكاديمية في الجامعات السعودية، أطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة أم القرى، السعودية، 2015، ص53.

(21) الطيار، ريم علي: دور الابتكار الاجتماعي بمؤسسات الإعلام الرقمي في مواجهة الأزمات دراسة ميدانية، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد (103)، الإمارات، 2024، ص85.

(22) تيشوش، محمود: دور الحاضنات التكنولوجية في دعم الابتكار الاجتماعي، مصدر سابق، ص81.

(23) الدين، رضية محمد المحسن حميد :دور الابتكار الاجتماعي في تحقيق الدعم النفسي الاجتماعي، مصدر سابق، ص1197-1198.

(24) محمود، محمد نايف: الاقتصاد المعرفي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأردن، 2013،ص56.

(25) القرني، علي بن حسن: متطلبات التحول التربوي في مدار المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة (تصور مقترح)، مجلة المعرفة، العدد (175)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009، ص56.

(26) نواري، علاوي: دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الصناعة المصرفية دراسة حالة الجزائر، مجلة نوميروس الأكاديمية، المجلد(4)، العدد(1)، جامعة يحيى فارس بالمدية، الجزائر، 2023، ص71-72.

[27] الكبيسي، صلاح الدين: إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص13.

[28] الشمري، محمد جبار، والحدراوي، حامد كريم: عمليات إدارة المعرفة وأثرها في مؤشرات الاقتصاد المعرفي دراسة تحليلية لآراء عينة من المؤسسات الرقمية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(1)، جامعة الكوفة، العراق، 2011، ص192-193.

[29] الزغبي، موسى محمد عبد الكريم: درجة ممارسة الكفايات التعليمية لدى معلمي العلوم في المرحلة الأساسية في ضوء التوجهات القائمة على الاقتصاد المعرفي في الأردن، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة عمان العربية، كلية الدراسات التربوية العليا، قسم مناهج وطرق تدريس، عمان، الأردن، 2007، ص18.

[30] السامرائي، مها عبد الجبار: رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة وأثرها على رسم السياسات الاقتصادية والسياحية دراسة تحليلية للقطاع السياحي العراقي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2015، ص47.

[31] بركاتي، حسين: دراسة تحليلية لمؤشرات ركائز الاقتصاد المعرفي بالدول العربية تجربة الإمارات العربية المتحدة ونموذجا، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد(13)، العدد(1)، جامعة عاشور زيان الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2022، ص189.

[32] بشير، عامر: دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2012، ص41-43.

[33] بني هاني، عمر محمد أديب رضوان و بني عيسى، محمد محمود النجي : مؤشرات الاقتصاد المعرفي دراسة حالة الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية، الجزء (4)، العدد(36)، اربد، الأردن، 2021، ص176-179.

[34] عبد الهادي، محمد فتحي : اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية دراسة تحليلية ودروس مستفادة، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، مجلد(1)، العدد(1)، مصر، 2019، ص64.

[35] عبد الله، منذر منصور: الاقتصاد المعرفي، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص34-35.

[36] الدليمي، محمد جمعة حمود حسن: تقويم محتوى كتاب الجغرافية البشرية للصف السادس الأدبي على وفق مهارات الاقتصاد المعرفي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، قسم الجغرافية، بغداد، العراق، 2022، ص65-66.

[37] العتوم، عدنان يوسف: علم النفس المعرفي النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشرة والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص226.

[38] نوفل، محمد: الإبداع الجاد مفاهيم وتطبيقات، دار ديبونو للنشر والطباعة، عمان، الأردن،2009 ، ص189.

[39] ابن شرى، مناحى بن خنثل: تقييم البرامج التأهيلية من وجهة نظر نزلاء سجن الملز (دراسة ميدانية)، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد(33)، العدد(72)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية،2018، ص41-42.

[40] الحسيني، السيد: النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1985،ص80.

[41] المصدر نفسه: ص81.

[42] مداحي، محمد: دور الابتكار الاجتماعي في توجيه المؤسسات الصغيرة، مصدر سابق، ص71-73.

[43] نصر الدين، السيد: الابتكار وإدارته، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 201، ص7.

[44] Hubert, A. Foreword I. Challenge Social Innovation, in: H.W. Franz, J. Hochgerner, J. Howaldt (Eds.) Challenge Social Innovation: Potentials for Business, Social Entrepreneurship, Welfare and Civil Society, Springer, Berlin/Heidelberg, v-x, 2012, p.20.

[45] نجم، عبود: إدارة الابتكار المفاهيم، والخصائص، والتجارب الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص67.

[46] بوحنية، قوي: تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2008، ص41.

[47] أبو عزام، محمد خالد: إدارة المعرفة والاقتصاد المعرفي، دار زهدي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص114.

[48] جار الله، كمال، وبوقنور، إسماعيل: ترقية اقتصاد المعرفة في الجزائر دراسة في دور الاستثمار في البحث والتطوير المعرفي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد (8)، العدد(1)، جامعة 8 مايو 1945 قالمة، الجزائر، 2023، ص4.

(49) خالد، فتوح: دور آلية المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد(1)، الجزائر، 2023، ص66.

(50) خاطر، أحمد مصطفى: تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002، ص56.

(51) سلمان، جمال داود: اقتصاد المعرفة، مصدر سابق، ص65.

(52) Kanti Bajpai : An expression of threat versus capabilities across time and space. Security dialogue, Vol.35, N.03,2004, p.3.

(53) سعيفان، أحمد: قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 2004، ص213.

(54) الفهدوي، فهمي خليفة: السياسات العام منظور كلي في البنية والتحليل، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص73.

(55) القرني، علي بن حسن: متطلبات التحول التربوي في مدار المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة (تصور مقترح)، مجلة المعرفة، العدد (175)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009، ص505.

(56) Alawbathani, S,:" The use of cloud computing technology in university from students' perspective: A case study", Doctoral dissertation, Ohio University, The Gladys W. and David H. Patton College of Education, 2024, p.65.

(57) البشر، بدرية: واقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي دبي والريان أنموذجان، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008، ص70.

(58) جاكسون، روبرت: ميثاق العولمة سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول، ترجمة: فاضل جتكر، دار العبيكان للنشر والطبع، الرياض، السعودية، 2003، ص700.

(59) العلي، عبد الستار وآخرون: المدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص77.

(60) خلف، فليح حسن: اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن، 2007، ص60.

(61) نور الدين، عصام : إدارة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص45.

المصادر

أولًا: المصادر العربية

- ابن شرى، مناحى بن خنثل: تقييم البرامج التأهيلية من وجهة نظر نزلاء سجن الملز (دراسة ميدانية)، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد(33)، العدد(72)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية،2018.
- أبو عزام، محمد خالد: إدارة المعرفة والاقتصاد المعرفي، دار زهدي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
- إلهام، بن منصور : دور الابتكار في التعبئة والتغليف في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة المنتج رامي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد(4)، الجزائر، 2018.
- بركاتي، حسين: دراسة تحليلية لمؤشرات ركائز الاقتصاد المعرفي بالدول العربية تجربة الإمارات العربية المتحدة ونموذجا، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد(13)، العدد(1)، جامعة عاشور زيان الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2022.
- البشر، بدرية: واقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي دبي والريان أنموذجان، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008.
- بشير، عامر: دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2012.
- بني هاني، عمر محمد أديب رضوان و بني عيسى، محمد محمود النجي : مؤشرات الاقتصاد المعرفي دراسة حالة الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية، الجزء (4)، العدد(36)، اربد، الأردن، 2021.
- بوحنية، قوي: تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2008.
- تيشوش، محمود: دور الحاضنات التكنولوجية في دعم الابتكار الاجتماعي دراسة ميدانية على عينة من الحاضنات التكنولوجية في الجزائر، أطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر، 2024.
- جار الله، كمال، وبوقنور، إسماعيل: ترقية اقتصاد المعرفة في الجزائر دراسة في دور الاستثمار في البحث والتطوير المعرفي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد (8)، العدد(1)، جامعة 8 مايو 1945 قالمة، الجزائر، 2023، ص4.

- جاكسون، روبرت: ميثاق العولمة سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول، ترجمة: فاضل جتكر، دار العبيكان للنشر والطبع، الرياض، السعودية، 2003.
- حسينة، سليم إبراهيم: نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
- الحسيني، السيد: النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1985.
- الحنفي، عبد المنعم: موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1989.
- خاطر، أحمد مصطفى: تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002.
- خالد، فتوح: دور آلية المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد(1)، الجزائر، 2023.
- الخضيري، محسن احمد: اقتصاد المعرفة، ط1، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، مصر،2001.
- خلف، فليح حسن: اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن، 2007.
- خلوفي، سيفان: دور الابتكار الاجتماعي في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية دراسة على عينة من إطارات المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(4)، العدد(12)، الجزائر،2020، ص266.
- الخوري، على محمد: الاقتصاد العالمي الجديد ما بين الاقتصاد المعرفي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الرقمي والابتكارات التكنولوجية المتسارعة، ط1،مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة، مصر، 2020.
- الدليمي، محمد جمعة حمود حسن: تقويم محتوى كتاب الجغرافية البشرية للصف السادس الأدبي على وفق مهارات الاقتصاد المعرفي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، قسم الجغرافية، بغداد، العراق، 2022.
- الدين، رضية محمد المحسن حميد: دور الابتكار الاجتماعي في تحقيق الدعم النفسي الاجتماعي لنزلاء مجمع الإرادة والصحة النفسية بالرياض، المجلة العلمية لكلية الآداب جامعة أسيوط، العدد(85)، مصر، 2023.
- الزغبي، موسى محمد عبد الكريم: درجة ممارسة الكفايات التعليمية لدى معلمي العلوم في المرحلة الأساسية في ضوء التوجهات القائمة على الاقتصاد المعرفي في الأردن، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة عمان العربية، كلية الدراسات التربوية العليا، قسم مناهج وطرق تدريس، عمان، الأردن، 2007.
- السامرائي، مها عبد الجبار: رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة وأثرها على رسم السياسات الاقتصادية والسياحية دراسة تحليلية للقطاع السياحي العراقي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2015،.
- سعيفان، أحمد: قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 2004.
- سلمان، جمال داود: اقتصاد المعرفة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
- الشمري، محمد جبار، والحدراوي، حامد كريم: عمليات إدارة المعرفة وأثرها في مؤشرات الاقتصاد المعرفي دراسة تحليلية لآراء عينة من المؤسسات الرقمية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(1)، جامعة الكوفة، العراق، 2011.
- الطيار، ريم علي: دور الابتكار الاجتماعي بمؤسسات الإعلام الرقمي في مواجهة الأزمات دراسة ميدانية، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد (103)، الإمارات، 2024.
- عبد الله، منذر منصور: الاقتصاد المعرفي، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- عبد الهادي، محمد فتحي : اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية دراسة تحليلية ودروس مستفادة، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، مجلد(1)، العدد(1)، مصر، 2019.
- عبود، نجم: إدارة المعرفة، المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، دار الوراق للنشر والتوزيع، ،عمان، الأردن، 2005.
- العتوم، دعاء: ما هو الابتكار الاجتماعي، مقال منشور في تاريخ الاسترداد 2021/11/10، موسوعتك العربية، قسم علم الاجتماع، الابتكار الاجتماعي https://e3arabi.com تاريخ زيارة الموقع 205/2/20م، 2020.

- العتوم، عدنان يوسف: علم النفس المعرفي النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشرة والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.
- العسيري، خالد بن حسين بن سعيد: مقومات الابتكار الاجتماعي كمدخل لتطوير الإدارة الجماعية من وجهة نظر الهيئة الإدارية والأكاديمية في الجامعات السعودية، أطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة أم القرى، السعودية، 2015.
- العلي، عبد الستار وآخرون: المدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- علي، نبيل: أفاق المعرفة- المغزى والمعنى- وجهات نظر، الكويت، 2003.
- العنزي، سلمى بنت سعدى: مفهوم الابتكار الاجتماعي ومنهجيته في مجال الرعاية الاجتماعية، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجزء (1)، العدد(72)، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مصر،2022.
- غيث، محمد عاطف: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989.
- الفهدوي، فهمي خليفة: السياسات العام منظور كلي في البنية والتحليل، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001،.
- القرني، علي بن حسن: متطلبات التحول التربوي في مدار المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة (تصور مقترح)، مجلة المعرفة، العدد (175)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009.
- القرني، علي بن حسن: متطلبات التحول التربوي في مدار المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة (تصور مقترح)، مجلة المعرفة، العدد (175)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009.
- الكبيسي، صلاح الدين: إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.
- محمود، محمد نايف: الاقتصاد المعرفي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأردن، 2013.
- مداحي، محمد: دور الابتكار الاجتماعي في توجيه المؤسسات الصغيرة نحو تبني أسلوب الإنتاج الأنظف وتعزي تنافسيتها دراسة حالة مؤسسات صناعة زيت الزيتون لولاية البويرة، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد(15)، العدد(1)، الجزائر، 2022،.
- النجار، فريد: إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998.
- نجم، عبود: إدارة الابتكار المفاهيم، والخصائص، والتجارب الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- نصر الدين، السيد: الابتكار وإدارته، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2001.
- نواري، علاوي: دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الصناعة المصرفية دراسة حالة الجزائر، مجلة نوميروس الأكاديمية، المجلد(4)، العدد(1)، جامعة يحيى فارس بالمدية، الجزائر، 2023.
- نور الدين، عصام : إدارة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 201045.
- نوفل، محمد: الإبداع الجاد مفاهيم وتطبيقات، دار ديبونو للنشر والطباعة، عمان، الأردن،2009.
- هواري، غياث: أساسيات الابتكار الاجتماعي، قدرة استراتيجي، السعودية، 2019.

ثانيًا: المصادر الأجنبية

- Alawbathani, S,:" The use of cloud computing technology in university from students' perspective: A case study", Doctoral dissertation, Ohio University, The Gladys W. and David H. Patton College of Education, 2024.
- Caulier-Grice, J., Davies, A., Patrick, R., & Norman, W. Defining social innovation. A deliverable of the project: "The theoretical, empirical and policy foundations for building social innovation in Europe" (TEPSIE), European Commission–7th Framework Programme, Brussels: European Commission, DG Research,2012, 22.
- Hubert, A. Foreword I. Challenge Social Innovation, in: H.W. Franz, J. Hochgerner, J. Howaldt (Eds.) Challenge Social Innovation: Potentials for Business, Social

Entrepreneurship, Welfare and Civil Society, Springer, Berlin/Heidelberg, v-x, 2012

- Kanti Bajpai : An expression of threat versus capabilities across time and space. Security dialogue, Vol.35, N.03,2004.